

العثمانية الجديدة والشرق الأوسط

بتول هليل جبير الموسوي *

المقدمة

اثار الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط واهتمام تركيا بقضاياها في السنوات الاخيرة اهتمام الباحثين والكتاب المهتمين بالشأن التركي والشرق اوسطي عموما، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حرصت قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيها لرؤية مختلفة لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية دوليا واقليميا، وبخاصة في محيطها الشرق الأوسطي. وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، وقوة تحركاتها الدبلوماسية، إذ نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وقد ترافق ذلك مع زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء في ما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي - الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، ومواقفها المثيرة للجدل تجاه ما يسمى بـ(ثورات الربيع العربي).

تلك التحركات اثارَت الجدل حول طبيعة الدور الذي تحاول تركيا ان تلعبه في المنطقة، هل هو نكوص عن الكمالية باتجاه العودة الى حلم العثمانية القديم بثوب جديد؟ ام محاولة لتوسيع الفرص الاقتصادية لتعزيز القدرات التركية بما يواكب مستويات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الاوروبي وبما يضاعف من فرصها للانضمام للاتحاد؟ ام انه تمرد على ارتباطاتها الغربية ومحاولة للخروج من عباءة الاستراتيجية الاميركية في منطقة الشرق الاوسط والخليج وبناء سياسته مستقلة (١).

(*) الجامعة
المستنصرية - مركز
المستنصرية للدراسات
العربية والدولية.
قسم الدراسات
السياسية.

مشكلة الدراسة

تعرف مشكلة البحث بأنها موقف أو قضية أو فكرة أو مفهوم يحتاج إلى البحث أو الدراسة العلمية للوقوف على مقدماتها وبناء العلاقات بين عناصرها أو نتائجها الحالية وإعادة صياغتها عن طريق نتائج الدراسة ووضعها في الإطار العلمي الصحيح. وتتجسد مشكلة البحث عندما يدرك الباحث عن طريق ملاحظاته أو تجاربه أو إطلاعاته أن شيئاً معيناً غير مفهوم ويحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتفسير والتحليل^(٢). وتتجسد المشكلة التي نحاول في هذه الدراسة استجلاء خفاياها في عدم وضوح الدور التركي في المنطقة كونه يعكس نمطا جديدا من السلوك السياسي التركي يعارض النمط العلماني الاتاتوركي الذي انتهجته تركيا منذ منذ تولي مصطفى كمال "اتاتورك" الحكم في تركيا عام ١٩٢٣، باتجاهاته العلمانية الرامية إلى تغريب تركيا وعلمنتها وسلخها من جذورها الثقافية الاسلامية، سعياً لدمجها الكلي بالمجتمع الغربي.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من طبيعته التغيرات التي يمر بها النظام الدولي عموماً والنظام الشرق اوسطي خصوصاً.. مع تجليات مايسمى بالربيع العربي ومحاولة ترتيب توازنات جديدة تخدم مصالح اطراف وتساهم في استقوائها على حساب اطراف اخرى يتم تهميشها وإفقادها لعناصر قوتها. واستجلاء طبيعته الدور التركي في هذه الترتيبات له الاولوية من ناحيه الاهمية لما يملكه من عمق تأثيري واضح في مقدرات اطراف النظام الشرق الاوسطي..

أهداف الدراسة

ان القصد من التفكير العلمي هو أن يكون هناك هدف للبحث، وهدف هذا البحث هو تحليل العوامل والمتغيرات الكامنه وراء توسيع تركيا اهتماماتها الشرق اوسطيه من خلال سعيها للحصول على دور لاعب اساس في المنطقة ، الأمر الذي تجلى بموقفها مما يسمى(الربيع العربي) وسعيها للانخراط في كل التفاعلات من خلال التدخل كوسيط او من خلال اعلان المواقف او التدخل المباشر في الازمات التي تعصف بالمنطقة.

تساؤلات الدراسة

تهدف الدراسه الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١ - هل تخلت تركيا عن طموحاتها بالاندماج في الجسد الاوروي لتتوجه لمحيطها الشرق اوسطي؟
- ٢ - هل نحن ازاء عثمانية جديدة ام توسيع ساحات تفاعل وتعظيم منافع اقتصادية لتعزيز موقف تركيا التفاوضي في سعيها الازلي للانضمام للاتحاد الاوروي؟

فروض الدراسة

الفروض وهي عبارة عن تعميم أو حكم أولي عن العلاقة بين المتغيرات الواردة في البحث^(٣) وتعرف الفروض بأنها عبارة عن فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة المعنية بالدراسة والعوامل ذات العلاقة بها أو التي تسببها ويتم استخلاص الفروض من مصادر عدة من النظريات العلمية أو المشاهدات المباشرة، أو من خلال خبرة الباحث وحدسه أو كلها مجتمعة^(٤).

وتقوم هذه الدراسة على فرضيه مفادها ان تركيا وهي تتبنى نموذجاً سياسياً وايدولوجياً جديداً متعدد الأبعاد، قائماً على التكامل لا التعارض بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية المتمثلة بالطابع البراغماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وتعظيم المنافع الاقتصادية من خلال تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية مع استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط ذلك بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي.

المناهج المعتمدة في الدراسة

ومما لاشك فيه ان المناهج المعتمدة في أية دراسة من الدراسات وخصوصاً في مجال العلوم السياسية، لها النصيب الاوفر في فهم موضوع الدراسة بشكل علمي وموضوعي مما يؤثر بالنتيجة في النتائج النهائية التي يتوصل لها البحث.

إلا ان الاكتفاء بمنهج واحد في بحث موضوعه على قدر من التشابك والاتساع كموضوع السياسة التركية تجاه الخليج يعد من قبيل المجازفة، لذا فقد تمت الاستعانة بالعديد من المناهج للاحاطة بمادة البحث.

وكان للمنهج التاريخي الفضل في اعطاء لمحة تاريخية موجزة عن السياسة التركية واهدافها وآلياتها في المنطقة ، كما تم اعتماد منهج التحليل النظامي من خلال عملية تحليل المدخلات والمخرجات في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة واخيراً لم يخلُ البحث من الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي .

خطة الدراسة

تشتمل الدراسة على مقدمه للبحث و ثلاثة محاور. تضمن المبحث الاول استعراضاً تاريخياً لعلاقات تركيا مع محيطها العربي والاقليمي ودورها في الاستراتيجيات الدولية تمهيداً لايضاح مدى اقترابها او ابتعادها عن نمطها المعتاد في حركتها وتوجهاتها تجاه ذلك المحيط.

وركز المحور الثاني على ملامح الدور التركي الجديد من خلال انغماسها بالتطورات التي شهدتها المنطقة فيما يعرف بـ(الربيع العربي).

بينما ركز المحور الثالث على الاجابة عن التساؤلات الثلاث التي طرحت في مقدمة الدراسة حول طبيعة الدور التركي الجديد وهل هو تجسيد لطموح امبراطوري قديم وعودة الى احلام النفوذ العثماني من خلال التخلي عن علمانية اتاتورك نحو اسلامية اردوغان ام هو محاولة للاستفادة القصوى من حالة الفراغ الناجم عن ضعف القوى الاقليمية التقليدية في المنطقه وانشغالها بترتيب اوضاعها الداخلية بعد موجة تغيير النظم والانظمة لتعزيز القدرات الاقتصادية بغية ردم المسافات بينها وبين حلم الانضمام للاتحاد الاوروبي؟.

المفاهيم والمصطلحات:

- العثمانية الجديدة (بالتركية: Yeni Osmanlicilik) هي إيديولوجيا سياسية تركية تروج في معناها الواسع للإرتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقاً تحت الحكم العثمانيين.

ابتكر المصطلح من قبل اليونانيين في ١٩٧٤ بعد الغزو التركي لقبرص.

يستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. تعتبر العثمانية الجديدة تحولاً كبيراً مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيديولوجيا الكمالية. يمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغوت أوزال على أنها أولى خطوات العثمانية الجديدة.

تهدف العثمانية الجديدة لزيادة الانخراط التركي في تلك المناطق كجزء من التأثير الإقليمي التركي المتزايد. تستخدم تركيا قواها البسيطة لتحقيق تلك الأهداف. ساهمت العثمانية الجديدة في تحسن علاقة تركيا مع الدول المجاورة، لاسيما العراق وإيران وسوريا، إلا أن علاقة تركيا بحليفها التقليدي إسرائيل توترت بسبب الاعتداء على أسطول الحرية الذي كان متجهاً لغزة. يعارض وزير الخارجية أحمد داود أوغلو استخدام هذا التعبير لوصف السياسة الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. السياسة الخارجية الجديدة جعلت الإعلام الغربي يتساءل عما إذا كانت تركيا تتباعد عن المحور العابر للأطلسي مقابل زيادة الانخراط وتوطيد العلاقات مع دول الشرق الأوسط المجاورة أو القريبة منها^(٥).

الشرق أوسطية: يعد مصطلح الشرق اوسطية من المصطلحات القديمة الاستخدام، اذ كانت البدايات الاولى لمفهوم الشرق الاوسط قد جاءت عن طريق البرتغاليين، إلا ان ذبوع المصطلح وانتشار استخدامه قد جاء من نتاج الفكر الغربي الاستعماري وبعده بعدة قرون حينما ارتبط ذبوعه بتطوير الفكر الاستراتيجي الانكليزي وتم استخدام مصطلح الشرق الاوسط لأول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة الكاتب الاميركي المتخصص في الاستراتيجية

العربية الفريد ماهان لدى مناقشته الاستراتيجية البحرية الامبريالية البريطانية وذلك للاشارة الى المسالك الغربية والشمالية المؤدية الى الهند^(٦).

وقد دفعت الظروف الاقليمية والدولية التي سادت اوائل التسعينيات الى اتجاه الولايات المتحدة الى وضع تلك الفكرة موضع التنفيذ من خلال انتهاج سياسة جديدة في الشرق الاوسط تقوم على اساس التعاون والتنسيق بين انقرة وتل ابيب وواشنطن، وقد جاءت تلك التوجهات متزامنة مع تخوف تركيا من تضاؤل دورها في الاستراتيجية التركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وسعيها لاستعادة ذلك الدور من خلال توجهاتها الاقليمية فبدأت منذ عام ١٩٩٣ بإعطاء وقت وأهمية بالغين للتعاون مع (إسرائيل) لقيام نظام شرق اوسطي مثلث الشكل تؤلف تركيا احد اضلاعه وتمثل (إسرائيل) الضلع الثاني ويمثل العرب الضلع الثالث^(٧).

وقد جاءت الشرق اوسطية متطابقة مع رؤى وتنظيرات الأطراف الثلاثة للواقع الأمني والاقتصادي للمنطقة العربية عموماً وللمنطقة الخليج خصوصاً، ففي المنظر الاميركي يحتوي الهيكل الأمني الاقليمي المرتقب في المنطقة العربية على عدد من المضامين منها ضرورة ان يكون للولايات المتحدة الدور الاساس في التخطيط الأمني للمنطقة، من خلال تكثيف الوجود العسكري الاميركي في الخليج فضلاً على تركيا وتوثيق علاقات واشنطن الاستراتيجية مع الكيان الصهيوني باعتبار ان مثل هذا الوجود يمثل الاساس العملي للترتيبات الأمنية من وجهة النظر الاميركية^(٨).

أولاً: تركيا مابين جذورها الشرقية الاسلاميه وتوجهاتها الغربية:

منذ تولى مصطفى كمال "اتاتورك" الحكم في تركيا عام ١٩٢٣، وتركيا تعيش في حالة تذبذب على كافة الصعد والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما بين جذورها الشرقية وطموحاتها الغربية، فجذورها الشرقية الإسلامية وواقعها الجغرافي ومصالحها الاقتصادية لا تعطيهما فرصة الانسلاخ التام عن تراثها، كما ان طموحاتها الغربية تفرض عليها السير في ركاب السياسة الغربية والعمل كأداة لها في المنطقة في إطار الحرب الباردة الأميركية السوفياتية.

ورغم محاولات تركيا لانتهاج سياسة خارجية محايدة ومستقلة لنيل المكاسب - من كلا الطرفين إلا ان كفة انتماءاتها الغربية غالباً ما كانت هي الراجحة، إلا ان متغيرات اقليمية ودولية وداخلية شهدتها منتصف ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي، تمثلت بالأزمة القبرصية، وحظر الأسلحة الأميركية لتركيا واكتشاف النفط في المنطقة العربية، وضغط الرأي العام التركي على الحكومة، دفعت تركيا لإعادة النظر في سياستها الخارجية المعتمدة في توجهاتها على الغرب، والبحث عن ساحات إستراتيجية أخرى، فكان الخليج بنفطه الوفير وثرواته المتنامية هو الحل الوافي لإخراج تركيا من عزلتها وحل ازماتها

الاقتصادية وتوفير الاسناد لها في مواجهة القضية القبرصية كحلفاء اقليميين، فبدأت تركيا بمد جسور التعاون مع دول المنطقة ككل للتخلص من مشكلاتها العالقة من جهة، وللضغط على اميركا والغرب للحصول على موقع متميز في حلف شمال الاطلسي، كونها تمثل الحامية للجناح الجنوبي الشرقي للحلف، ورفع الحظر التسليحي المفروض عليها من جهة اخرى . ثم جاءت الثمانينيات بما تحمله من متغيرات متمثلة بانخفاض اسعار النفط وضغط الجيش على الحكومة لتعيد بناء استراتيجيتها في اطار المعسكر الغربي وحلف شمال الاطلسي ليعيد تركيا من جديد الى احضان الغرب، لتلعب دورها في اطار الحلف للوقوف بوجه امتداد النفوذ الشيوعي للمنطقة والهيمنة على منابع النفط فيها ساعية من خلال ذلك للنهوض بدور اقليمي متميز في منطقة الشرق الاوسط عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي بدا لأول وهلة ان الدور التركي فقد مبررات وجوده بالنسبة للغرب ولحلف شمال الاطلسي، فجاءت ازمة الخليج الثانية ١٩٩١ بإرهاصات الكبيرة على المستويين الدولي والاقليمي، لتعطي تركيا، فرصة تاريخية لتعزيز دورها الاقليمي في المنطقة والذي استطاعت من خلاله تقوية مركزها الاستراتيجي، سواء بالنسبة للولايات المتحدة والحلف الأطلسي أم بالنسبة لدول الخليج العربية نفسها . وجاء التحول نحو الشرق الأوسط مجدداً وبقوه بعد تولي حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي للسلطة منذ عام ٢٠٠٢ مما دفع المفكرين والمنظرين إلى توصيف هذه المرحلة بكونها عودة للعثمانية بعباءة جديدة. وي طرح منظر العثمانية الجديدة وزير الخارجية احمد داود اوغلو في كتابه (العمق الإستراتيجي) استراتيجية القوة الناعمة في فرض القطبية التركية على المنطقة وتقديم الحلول السياسية والروابط الاقتصادية لنشر العلاقة التركية المميزة مع الأطراف التي أشار إليها اوغلو عبر مفهومه الشائع (تفسير المشكلات) ، وقد نشطت التجارة التركية جنباً إلى جنب السياسة في تحقيق هذا المفهوم مع العالم العربي ، من خلال معاهدة الشراكة الإستراتيجية مع سوريا ، والتوسط في موضوع المفاوضات السورية - الإسرائيلية ، والدخول على خط تشكيل الحكومة في العراق والتدخل في فض نزاعات السياسيين العراقيين ، ودعم حملة فك الحصار عن غزة التي لاقت استجابة عاطفية قوية من قبل الشارع العربي ، واتخاذ موقف مختلف عن حلف الناتو في بداية الأزمة الليبية (٩) فضلاً عن الدور الفاعل الذي لعبته تركيا في أحداث (الربيع العربي) وفي الملف النووي الإيراني ومحاولة التدخل الفاعل كوسيط في العديد من الأزمات التي شهدتها المنطقة، الأمر الذي أكده اردوغان من خلال خطاباته في شتى المناسبات. وقد ظهرت لمحة عن ذلك في خطاب أردوغان بعد انتصاره في انتخابات العام ٢٠١١ وزعم أن فوز حزب العدالة والتنمية يحتفى به في جميع أنحاء شمال أفريقيا ودول البلقان والشرق

الأوسط، وبعبارة أخرى، في جميع المناطق التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية (١٠) ولولا بعض التصريحات النارية لأردوغان من فترة إلى أخرى والتي يفخر فيها بأنه حفيد السلاطين العثمانيين، ويقارن بين مدن تركية تاريخية وبعض المدن العربية، ويربط بين مصير الاثنين، لكان يمكن تجاوز الحديث عن المضمون التاريخي للعثمانية الجديدة (١١).

ثانياً: ملامح العثمانية الجديدة:

١- على الصعيد الداخلي

ادرك رئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان، أنه لن يكون في مقدوره التحول بالسياسة الخارجية التركية باتجاه الشرق، إلا إذا تمكن من جعل السوسولوجيا السياسية لتركيا تدعم سياسته الخارجية، وذلك بأن تكون هذه السياسة في خدمة المصالح الاقتصادية والتجارية للمجتمع المدني التركي. أدرك حزب العدالة والتنمية كذلك أن إحداث تحولات في مختلف دوائر الرأي العام بتركيا، بما في ذلك الاتحادات المهنية والتجارية ومنتديات رجال الأعمال، ليس ضماناً كافية لتدشين سياسة خارجية جديدة، إذ لا بد كذلك من إحداث تحولات في علاقات القوى داخل النظام السياسي التركي ذاته، وذلك بإعادة صياغة العلاقة بين السياسة والعسكريين الأتراك لصالح السياسة. إذ إنه من الملامح المميزة للحياة السياسية في تركيا أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في ١٨ شباط/ فبراير عام ١٩٥٢، ومجلس الأمن القومي التركي، بهيئة كبار الجنرالات، هو الجهة العليا المهيمنة على صياغة قرارات السياسة الخارجية التركية. وكان كبار الجنرالات الأتراك يرفضون دوماً أي توجه خارجي تركي باتجاه الشرق، لأن توجه تركيا "الكمالية" هو باتجاه الغرب (١٢).

وضع اردوغان العديد من اللمسات لتنفيذ إستراتيجيته الجديدة وقد بدأ بأشد مؤيدي الكماليه والعلمانية. و اتضح هذه الخطوات من خلال إضعاف المؤسسة العسكرية باعتبارها آخر مؤسسة ما زالت قادرة على تحدي سيطرة الرئيس على السلطة في المستقبل.

وقد حدثت خطوة في هذا الاتجاه عندما قام رئيس الأركان التركي الجنرال إشييك طوشانير وقائد القوات البرية الجنرال إردال جيلان أوغلو وقائد القوات البحرية أشرف أوغور يغيث وقائد القوات الجوية حسن أكساي بتقديم استقالاتهم. ومن خلال هذه الخطوة استطاع أردوغان تشكيل قيادة عليا جديدة يرأسها الجنرال نجدت أوزيل، قائد الشرطة العسكرية السابق، تتكون من ضباط متعاطفين مع مشروع العثمانية الجديدة.

وخلال العقد الماضي أحكم أردوغان قبضته حول السلطة القضائية عندما قام بوضع حلفائه في مناصب مهمة. كما يسيطر رجال أعمال من حلفاء لحزب العدالة والتنمية على المشهد الإعلامي في تركيا.

وفي ظل النظام العلماني الذي تتبعه تركيا، تسيطر الحكومة على المساجد وغيرها من المؤسسات الدينية. وسوف يعمل هذا على تسهيل عملية إحياء النظام العثماني الذي يكون فيه الحاكم هو السلطان والخليفة في الوقت نفسه.

وقد نجح حزب العدالة والتنمية في أن يصل بالاقتصاد التركي إلى طريق النمو دون ظهور أي معدلات للتضخم. كما أنه استطاع أحيانا أن ينزع فتيل القنبلة الكردية العرقية الموقوتة، قبل أن تنفجر في الأشهر الأخيرة. وربما يكون الشيء الأكثر أهمية من ذلك هو أنه قد منح القطاعات الفقيرة في المجتمع مذاق السلطة للمرة الأولى (١٣).

٢. على الصعيد الخارجي:

كانت الملامح اوضح في سياسة تركيا على الصعيد الخارجي أكثر منها على الصعيد الداخلي سواء اكان على الصعيد السياسي ام على الصعيد الاقتصادي وكما سيتبين أدناه:

١- في الجانب السياسي:

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً كبيراً وسريعاً عندما مهد كلٌّ من عبدالله غول ورجب طيب أردوغان لاعتماد رؤية أحمد داوود أوغلو (كان مستشاراً لأردوغان في ذلك الوقت) التي تهدف إلى إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة التي صاغها في مفهوم "العمق الاستراتيجي"

ومع وضع سياسة "تصفير النزاعات" المنبثقة من هذه الرؤية موضع التنفيذ، حصل انقلابٌ في عددٍ من السياسات التقليدية للجمهورية التركية، وخاصةً فيما يتعلّق بالسياسة الخارجية للبلاد، فتحوّلت العلاقة بين تركيا و سوريا إلى علاقة استراتيجية، وتمّ حلّ العديد من المشاكل العالقة بين البلدين، ثم ما لبثت هذه العلاقة أن شهدت تطوّراتٍ حاسمة خاصةً مع وصول داود أوغلو إلى وزارة الخارجية في العام ٢٠٠٩ (١٤).

وقد وفرت ثورات الربيع العربي مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ علي الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلي ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات

الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحويل الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف^(١٥).

يرى بعض المفكرين الأتراك ان السياسة التركية تجاه الوطن العربي تسند الى ستة مبادئ ثابتة ومنظمة وذلك منذ الازمة القبرصية الأولى في ستينيات القرن الماضي وهذه الثوابت هي^(١٦):

- ١- عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الأوسط.
- ٢- الابتعاد عن الصراعات الداخلية من اجل السلطة داخل أي قطر عربي.
- ٣- تفادي التورط في السياسات الداخلية العربية العربية.
- ٤- الحفاظ على علاقات سلمية ومستقرة اخوية مع كل بلد عربي على حدة.
- ٥- اتباع طريق عمل نحو العالم العربي تقلل فيه الى الحد الأدنى خطر تكتل دول عربية ضد تركيا حول أي قضية معينة.
- ٦- فصل روابطها الغربية عن اتصالاتها مع البلدان العربية، حيث تهدف تركيا الى تطوير روابط اقتصادية ومالية قوية وعملية مع الشرق الاوسط، في وقت تعمق فيه علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الاتحاد الاوروبي.

إلا ان واقع الحال يشير إلى ان هذه المبادئ قد تم اختراقها مع البوادر الاولى للتغيير في المنطقه العربية (الربيع العربي). فمبدأ عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الاوسط قد جرى اختراقه في العديد من الحالات اذ تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية. فابتداءً، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، ولكن مع قيامها واشتعالها ومغادرة زين العابدين بن علي الأراضي التونسية، أعلنت "أنقرة" دعمها للثورة التونسية، وقال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو: "إن الثورة التونسية قد تمثل نموذجاً تحتذي به بلدان أخرى تسعى للإصلاح".

وعملت "تركيا" بعد نجاح الثورة على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي الجديد، وبخاصة على الصعيد الاقتصادي، ووقعت أربع اتفاقيات تعاون بينها وبين تونس، مثل اتفاقية تقضي بتقديم قرض لها بقيمة نصف مليار دولار، واتفاق لإلغاء نظام التأشيرات بينهما، علاوة على توقيع مذكرات تفاهم بشأن إقامة منطقة تبادل حر وتبادل المنتجات الزراعية^(١٧).

ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية شباط/فبراير ٢٠١١، فيما عد تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية

في المنطقة(١٨).

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط.(١٩) فقد أعلن رئيس الوزراء التركي في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١ أن تركيا لن توجه أي سلاح ضد الشعب الليبي، ولن تشترك في عمليات القصف الجوي التي يقوم بها الناتو. وكان هناك تردد في موقف أنقرة من الرئيس الليبي، إذ كانت العلاقات معه طيبة، باعتبار أنه فتح الطريق أمام استثمارات تركية في ليبيا بلغت ثلاثين مليار دولار في سوق التشييد والبناء والعقارات. ولكن إزاء تدهور الأوضاع، بدأت أنقرة تدعو الرئيس الليبي إلى التنحي عن الحكم. وفي شهر أيار/مايو، أغلقت تركيا سفارتها في طرابلس، واعترفت بالمجلس الانتقالي في ليبيا. وكان هذا الاعتراف الذي تأخر بعض الوقت ضرورة حيوية لسياسة تركيا الجديدة في الشرق الأوسط. إذ إن تظاهرات كبيرة اندلعت في بنغازي ضد تركيا خلال النصف الأول من نيسان/أبريل ٢٠١١، حيث رآها المجلس الانتقالي مساندة للرئيس الليبي. وقد سارع وزير الخارجية التركي بحسم الموقف، خشية أن تفقد تركيا استثماراتها في ليبيا، وخشية أن تفقد تركيا وجودها في هذا البلد المهم في منطقة البحر المتوسط.

وصل أحمد داود أوغلو إلى بنغازي في ٣ تموز/يوليو ٢٠١١، وحسم الموقف بشكل عملي جدا، إذ أفادته معلومات بأن المجلس الانتقالي في ليبيا غير قادر على دفع الأجور والرواتب، لأنه لا تتوافر لديه سيولة نقدية، فقام على الفور بتوفير هذه السيولة النقدية اللازمة من خلال تقديم ١٠٠ مليون دولار نقدا، ومائتي مليون دولار تحويلات مصرفية، تتوالى علي دفعات. وأدرك أحمد داود أوغلو أن الموقف تغير تماما، فطلب من المجلس الانتقالي المحافظة علي المنشآت والمؤسسات القائمة وعدم تدميرها، كما فعل العراقيون عام ٢٠٠٣ .

وقد استجاب المجلس لذلك، فزار داود أوغلو بنغازي للمرة الثانية في ٢٣-٢٤ آب/أغسطس، دفاعا عن مصالح بلاده في هذه السوق الواعدة، وهذا الموقع المتميز على ضفاف البحر المتوسط، وهذا هو "ملء الفراغ"(٢٠).

وجاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين. فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادة البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام من دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني - الشيعي في المنطقة. وبالمثل، تراجع بروز الدور التركي في

الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدة عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. وأخيراً، تبنت تركيا مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية قبل أن تنقلب جذرياً على النظام وتحضن المعارضة السياسية والمسلحة^(٢١).

وبالنسبة لثورة "اليمن"، فلم تحظ بأي اهتمام تركي مقارنة بثورات "مصر" و"تونس" و"ليبيا"، حيث لم يلق الثوار اليمنيون اهتماماً ملحوظاً من القادة الأتراك، ويفسر البعض ذلك لكون مصالح "تركيا" مع "اليمن" ليست كبيرة.

لذلك يمكن القول، إن الثورة اليمنية لم تلق اهتماماً حقيقياً من قبل القيادات والنخب التركية كما لقيت "ليبيا" الغنية بالنفط، ففي ليبيا وحدها يوجد زهاء ٢٥ ألف مواطن تركي. كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدین الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا زهاء ١٢٠ شركة تركية^(٢٢) أو "كمصر" الغنية بالعمالة والسوق الاستهلاكية الكبيرة والنفوذ الإستراتيجي المحوري، أو "تونس" بما تتمتع به من أهمية إستراتيجية^(٢٣). أما بالنسبة لسوريا، فالموقف التركي من الأزمة السورية يتحرك ببطء ولكن بشكل تصاعدي في الضغط على الأسد، فلدى أنقرة مخاوف مشروعة وتعتمد في الوقت نفسه على عددٍ من المعطيات الموضوعية في رسم مسار موقفها من الأزمة السورية، فحساباتها دقيقة جداً ومعقدة، وهي تحاول أن توازن بين اعتبارات حساسة متعددة في آنٍ واحد أثناء اتخاذها لموقفها.

هي تعرف أن التغيير سيطلال المنطقة برمتها، لكنّها تخاف من سيناريو الفوضى الكارثي نظراً لارتباط النظام السوري بملفات متفجرة، وتأمل أن تدير هذا الموضوع من سورية بشكل يحفظ الحقوق والمطالب الشعبية التي تساندها، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تجنبها الخسائر الكارثية في ما لو انزلت الأمور إلى الفوضى^(٢٤).

وقد تعاونت تركيا مع إيران في محاولات متعددة لوقف النار في سوريا لمنع الانزلاق إلى الفوضى^(٢٥).

التحرك نحو إيران مؤشر آخر يستحق الاهتمام. فقد رحبت تركيا باتفاق إيران مع الـ ١+٥ وباركته، وبدأت السياسة الأتراك يتحدثون عن ما يسمونه "تصحيح المسار" للسياسة الخارجية التركية، بعد المتغيرات والتطورات العديدة، التي حدثت في المنطقة، وخاصة بعد توقيع الاتفاق النووي بين مجموعة دول الـ ١+٥ وإيران في صيف ٢٠١٥، وازدياد وتيرة التحركات الدولية للمباحثات في جنيف بين النظام السوري والمعارضة، على خلفية

محاولات البحث الدولي لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، فضلا عن تأزم العلاقات ما بين الحكومة التركية وقادة مصر الجدد.

وقبل كل هذا كان التحرك باتجاه لبنان ، ففي لبنان أكبر نسبة حرية بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى وهو بتكوينه ساحة مناسبة جداً لتركيا كي تلعب فيه ويتناقضاته المعقدة. نقطة البداية كانت انتهاء حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ ومشاركة تركيا بخمسمائة من عناصرها في قوات اليونيفيل رغم معارضة إحدى الطوائف الأساسية في لبنان وهي الطائفة الأرمنية بفروعها الثلاثة، تلاها تغلغل أنقرة داخل الساحة اللبنانية بشكل مدروس ومخطط مثل تقديم بعض الخدمات في مناطق الجنوب والبقاع والشمال كإنشاء مراكز صحية وتجديد مدارس وإقامة مراكز ثقافية تركية تُعَلَّم فيها اللغة التركية، والأمر الأكثر خطورة هو نبشها لجماعات لبنانية ذات أصول أو جذور تركية عثمانية لإحياء وجودها على الساحة الداخلية والخارطة الطائفية في لبنان، وهذا الأمر سيكون له تداعيات مقلقة فيما لو تم انجازه، خاصة أن البعض في لبنان يرحب بذلك. وفي جو من الانقسامات اللبنانية على أمور مصيرية حيث تسهل في هكذا أوضاع التدخلات الخارجية لشؤون لبنان الداخلية، إذ تأمل أنقرة أن يكون لها تأثير في القرار اللبناني وأن تكسب نقاط سياسية قام رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان بزيارة الى لبنان في اواخر العام ٢٠١٠ بدت ،إن بالشكل أو بالضمون،ردا على زيارة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمددي نجاد للبنان، والتصنيفات جاهزة وهكذا أوضاع في بلد مثل لبنان(٢٦).

ب - في الجانب الاقتصادي:

اعتمدت التحولات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية خلال العقد الماضي على تحقيق الاستقرار الداخلي على الصعيد السياسي والاقتصادي، فصُنَّاع السياسة التركية يرون أن المزاجية بين التنمية السياسية وتعزيز القدرات الاقتصادية في الداخل منحت تركيا مزايا كثيرة، مكنتها من تطوير وتنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الإقليمي، كما في المناطق البعيدة مثل إفريقيا وآسيا.

وترى قيادات حزب العدالة أن الاقتصاد غدا المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية، وأن العلاقات الاقتصادية لم تعد تخضع للاعتبارات السياسية، وإنما العكس، وهو ما يجعل السمة البارزة لسياسة تركيا الخارجية خصوصية التصور الاقتصادي؛ حيث قاد زعماء الحزب احتياج تركيا لتوسيع أسواقها التصديرية من جانب، وحاجاتها الضخمة من الطاقة من جانب آخر؛ لتقوية أو اصر علاقات تركيا مع دول كان لها في الماضي معها علاقات محدودة،ترتب على ذلك أن ارتفعت حصة التجارة الخارجية بين تركيا ودول الشرق الأوسط من ٦ في المائة عام ٢٠٠٢ تمثل زهاء ٩,٣ مليار دولار، إلى ١٦ في المائة عام ٢٠١٠ تمثل زهاء ٦,٢٣ مليار دولار. وقد انخفضت حصة الصادرات التي تعتمد على

الموارد الطبيعية والمنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة من ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٤ في المائة عام ٢٠١٠ هذا فيما ارتفعت حصة المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا من ٣٧ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٤٤ في المائة عام ٢٠١٠ (٢٧).

وقد يبدو خروج تركيا عن ثوابت سياستها الخارجية في تعاملها مع دول (الربيع العربي) مبررا اذا علمنا مستوى الضرر الذي لحق باقتصادها جراء عدم الاستقرار في المنطقة. فقد ساهمت الأحداث التي شهدتها دول "الربيع العربي" في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة ١٣ في المائة. ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن ٦, ٤٨ في المائة من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام ٢٠١٠؛ تراجعت هذه النسبة إلى ٤, ٧٤ في المائة نتيجة تداعيات "الربيع العربي". وقد تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام ٢٠١١ إلى هذه الدول العربية الخمس من ٧ مليارات و٢٧٥ مليون إلى ٦ مليارات و٣٢٣ مليون دولار (٢٨).

ثالثا: عثمانية جديدة ام مناطق نفوذ اقتصادي جديدة؟

لقد أفضت الجهود التي بذلتها أنقرة من أجل إعادة تمكين العلاقات مع النظم العربية الجديدة في دول الربيع العربي إلى تطورات اقتصادية إيجابية خلال عام ٢٠١٢؛ حيث شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من العام انتعاشة في الصادرات التركية إلى دول الربيع العربي، بعد فترة من الركود في العلاقات التجارية، حيث سجلت الصادرات التركية إلى البلدان الثلاثة زيادة بنسبة ٨٤ بالمائة، لترتفع من ٨٩٩ مليون دولار في العام الماضي إلى ١, ٦ مليار دولار.

وذكرت وكالة الأناضول للأنباء أنه بالمقارنة بين الربعين الأولين من عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ارتفعت قيمة الصادرات التركية إلى ليبيا من ٢٦٤ إلى ٥٢٦ مليون دولار، وإلى تونس من ١٣٩ إلى ٢٠٨ مليون دولار، وإلى مصر من ٤٩٦ إلى ٩١٧ مليون دولار.

وكان يتوقع أن تشهد العلاقات الاقتصادية التركية الليبية طفرة كبرى خلال الفترة المقبلة، لا سيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدم فرصا استثمارية بقيمة ١٠٠ مليار دولار للشركات التركية، كما أعلن عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار. وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى مضاعفة حجم الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا، وذلك بعد تدشين خط "RORO" الملاحي بين مينائي مرسين التركي والإسكندرية المصري، والذي يعتبره الأتراك أن من شأنه أن يجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا للدول العربية وإفريقيا (٢٩). كل ذلك قبل أن ينهار الوضع الأمني في ليبيا وتذهب محاولات تحسين العلاقات التركية الليبية ادراج الرياح.

اما مع ايران فقد التقط الساسة الأتراك بوادر الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الدولية الكبرى، لكي يعززوا العلاقات الاقتصادية مع ايران. وهناك سعي مشترك كي يصل حجم

التبادل بينهما إلى ثلاثين مليار دولار في في السنوات المقبلة خصوصا بعد زيارات متبادلة بين المسؤولين في مطلع العام ٢٠١٦. والواقع هو أن قادة تركيا، حاولوا على الدوام التغلب على التوترات مع نظرائهم الإيرانيين، وهم ينظرون إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، لذلك، وبعد توقيع الاتفاق النووي مباشرة، أعلن وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، من طهران، أن الوقت حان للتعاون.

ولم يتأخر وزير الطاقة التركي، تانر يلدن، في التوقع بأنه في حال رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران، سيكون بمقدور بلاده زيادة وارداتها من النفط الإيراني (٣٠).

ملاحظات:

تستند السياسة الخارجية التركية بصورة عامة إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي (٣١):

١- البحث عن أمن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت.

٢- التنمية الاقتصادية.

٣- الاندماج في المجموعة الغربية.

والواقع ان تلك المبادئ هي الاهداف التي ترمي تركيا الى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية وهي كما اثبتت الوقائع والاحداث اهداف ثابتة لا محال لأن تحيد تركيا عنها او تغييرها. يبقى ان مجال التغير الوحيد يكمن في تغيير الادوات، ويبدو ان علاقة تركيا بالمنطقة العربية شكلت بالنسبة لتركيا علاقة الهدف بالاداة، فالهدف ثابت وهو تحقيق الاندماج بالغرب والانضمام الى المجموعة الأوروبية من خلال تحقيق مستوى نمو اقتصادي مرتفع اذ يشكل النمو الاقتصادي هدفاً واداةً في أن معاً، أما الاداة فهي متغيرة اذ يظهر ان ثوابتها تجاه المنطقة العربية هي متغيرات ديناميكية تشكل ادارة اساسية لتحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي تتمكن من خلاله الولوج الى اهدافها في نفس الوقت الذي تشكل فيه اداة لتلعب دوراً اقليمياً يجعلها فاعلاً اساساً في توازنات منطقة الشرق الاوسط ككل من جهة ويرسم لها واقعاً اميناً تطمح الى تحقيقه من جهة اخرى. وهذا ما يفسر إخلالها بثوابتها تجاه المنطقة العربية وفقاً لتغير استراتيجياتها ومصالحها بصورة عامة في نفس الوقت الذي يعكس منحى براغماتياً اختطته تركيا لنفسها في سياستها تجاه الغرب والعرب في أن معاً (٣٢).

الخاتمة:

في النهاية، يلاحظ الجميع من خلال متابعة الموقف التركي حيال دول "الربيع العربي" بأنها تسعى إلى إعادة صياغة المقاربات التركية القائمة على القوة الناعمة، مستغلة حالة السيولة والسعي نحو الديمقراطية التي تشهدها العديد من الدول العربية. ولذا، نجدها تنشط وبقوة في دعوة عدد من القيادات والأحزاب السياسية في الدول

العربية، لزيارة "تركيا" والتعرف على تجربتها الذاتية والتطور السياسي والاقتصادي والثقافي فيها.

وكل هذا يأتي في إطار مصالحها الخاصة في المنطقة العربية، والتي تعتبر العامل الوحيد والمحدد الأساسي لتوجهاتها الخارجية، فهي تهدف بالأساس إلى زيادة نفوذها ومصالحها السياسية والاقتصادية. أي ان تركيا تتبنى نمونجا سياسيا وايدولوجيا جديدا متعدد الأبعاد، قائم على التكامل لا التعارض بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية المتمثلة بالطابع البراغماتي لها وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وتعظيم المنافع الاقتصادية من خلال تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية مع استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط ذلك بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي. بالمقابل ترى تركيا فراغا على ضوء التراجع الاستراتيجي للولايات المتحدة تحت رئاسة أوباما، وتأمل أن تملأ هذا الفراغ بمزيج من الدبلوماسية والتجارة والقوة العسكرية

الحواشي

- ١- محمد عبدالحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط١ عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٧، ص٦٩
- ٢- أحسان محمد الحسن ، **طرائق البحث الاجتماعي** ، مطبعة الموصل، الموصل ٢٠٠٢، ص ٥٥
- ٣- راسم الجمال، **مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩٨
- ٤- عبد الله الهماي، **أسلوب البحث الاجتماعي**، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٨٨، ص ٧٢
- ٥- **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- ٦- محمد علي حوات، مفهوم الشرق اوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٤
- ٧- محمود علي الداوود، "الدور التركي في ازمة الخليج"، **مجلة دراسات الشرق الاوسط**، عدد ٤، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية. ١٩٩٣ ص٨٢
- ٨- جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص١٤٢
- ٩- صلاح حسن الموسوي ، "أفق العثمانية الجديدة"، **صحيفة الميادين**، صحيفة مستقلة تصدرها مجموعته من الكتاب والصحفيين العراقيين 12 كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٣
- ١٠- امير طاهري "تركيا وحلم العثمانية الجديدة"، **صحيفة الشرق الاوسط**، هـ أب/اغسطس ٢٠١١.
- ١١- خورشيد دلي، "العثمانية الجديدة معاصرة أم أصولية"؟
- ١٢- خالد عبد العظيم، "العثمانية الجديدة تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط"، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٧ ، 2012.
- ١٣- امير طاهري، المصدر السابق.
- ١٤- علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الازمة السورية: الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية**، المركز العربي للابحاث والدراسات ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١١
- ١٥- علي جلال عوض، "تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٢١٩٤، 2013.
- ١٦- أرسين كاليسي اوغلو، "السياسة الخارجية التركية ازاء الأمن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط"، في كتاب **العرب وجوارهم الى أين**، سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٣٦-٢٣٧.
- ١٧- حاتم خاطر، هل تكشف ثورات الربيع العربي حقيقة السياسة التركية ؟ ٣ أيار/مايو

- ٢٠١٣.
- ١٨- محمد نورالدين، "أين أصاب أردوغان وأين أخطأ؟"، **السفير**، ٣ شباط/ فبراير ٢٠١١.
- ١٩- علي جلال عوض، المصدر السابق.
- ٢٠- خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة، المصدر السابق.
- ٢١- علي جلال عوض، المصدر السابق.
- ٢٢- م. حمد عبد القادر خليل، **الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي**، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.
- ٢٣- حاتم خاطر، المصدر السابق.
- تعتبر العلاقة المميزة التركية - السورية من أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية الخارجية منذ مجيئه إلى السلطة في العام ٢٠٠٢، فبعد أن كان البلدان على شفير الحرب في العام ١٩٩٨، تطوّرت العلاقات بينهما. وقد هيأ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في العام ٢٠٠٢ لمزيد من التقارب مع سورية، فزار الرئيس بشار الأسد تركيا في العام ٢٠٠٤، وردّ الرئيس أحمد نجدت سيزر بزيارة في العام ٢٠٠٥ رغم الاعتراض الأمريكي الشديد من إدارة بوش الابن التي كانت تشدّد الحصار والعزل السياسي والدبلوماسي على سورية.
- ٢٤- علي حسين باكير، المصدر السابق.
- ٢٥- عمر الكوش، التقارب التركي الايراني وتصحيح المسار، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/١٢/٥.
- ٢٦- "العثمانية الجديدة" ... البداية من لبنان ، **ملحق ازتاك العربي للشؤون الارمنية**.
- ٢٧- محمد عبد القادر خليل، المصدر السابق.
- ٢٨- محمد عبد القادر خليل، المصدر نفسه.
- ٢٩- محمد عبد القادر، المصدر السابق.
- ٣٠- عمر الكوش، المصدر السابق.
- ٣١- د. احمد النعيمي، **تركيا وحلف شمال الاطلسي**، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١، ص ٣٥.
- ٣٢- امير طاهري ، تركيا وحلم العثمانية الجديدة، **صحيفة الشرق الاوسط**، ٥ آب/ اغسطس ٢٠١١.